واقع التربية والتعليم ومتطلبات التنمية البشرية

أ.د. أحمد خليل الحسيني

جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد

مقدمة :-

مع تزايد الاهتمام العالمي بالتنمية البشرية وتطور النهج التنموي في بناء الخطط الاقتصادية والاجتماعية تبلورت العلاقة بين التنمية والانسان لتجعل منه هدف التنمية وغايتها لكن الى أي مدى يتوافق هذا الاهتمام بالتنمية البشرية في العراق مع تطورات العلاقة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية له ومع الظروف السياسية والامنية والبيئية ... الخ وما مدى تأثير الاتجاهات المتقاطعة لتلك الخصائص والظروف اذ ماتعرضت لتغير في مساراتها الطبيعية .

اذ تجمع مناهج القياس والتحليل المختلفة على اعتبار التعليم ومؤشراته احد الميادين الاساسية المعتمدة في قياس مستوى التنمية البشرية وقياس الفقر واحوال المعيشة ، في مختلف مناهج القياس والتحليل فهو يعتبر في عصرنا الراهن تعبيراً عن حق الإنسان في المعرفة ، كما انه يعبر عن الحاجة الى التعليم كضرورة اقتصادية واجتماعية ، فمستوى التعليم شديد الارتباط باحوال المعيشة والمؤشرات المتصلة بالداخل وكذلك بالخصائص الديمغرافية للاسرة والانماط المعيشية والسلوكية التي تنتهجها ومؤشراتها الصحيحة والمعرفة سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاد والبيئة السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب الانشطة الانسانية وتتوقف قيمة المعرفة لاغراض التنمية على مدى تطبيقها بفعالية لذلك يتطلب السعي الحثيث لاقامة مجتمع يقوم على المعرفة ووضع استراتيجيات تحقق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها .

وفي العراق الذي عرفه العالم بانه بلد الحضارة والثقافة واول من ظهرت فيه الكتابة شهد النظام التربوي بشكل عام (التربية – التعليم العالي) تفاوتاً في مستوياته فقد كان هذا النظام يعد من افضل الانظمة في الشرق الاوسط حتى عام 1980 ومنذ ذلك الحين وبسبب ندرة الموارد وتسييس هذا النظام وهجرة الكفاءات منه الى الخارج سعياً وراء الرزق والامان جعل هذا النظام التربوي في ادنى مستوى له في الشرق الاوسط فقد كانت الاستجابة لتكيف التعليم العالي مع المتطلبات المستجدة بطيئاً جداً مما ادى الى اضعاف ارتباطه بمستويات التعليم للدول الاخرى وكذلك اضعاف ارتباطه مع متطلبات سوق العمل .

والنظام التعليمي في العراق يخضع الى السلطة المركزية للدولة وبجميع مراحله الدراسية عدا الجامعات والكليات الاهلية التي تشارك في تنفيذها بعض المنظمات المهنية والتي تكون سياساتها التعليمية خاضعة الى النظام التعليمي الذي تضعه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تتولى وضع استراتيجية هذه المرحلة التعليمية المهمة في العراق .

ومنذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 تقاسم القطاعان ، الحكومي والخاص ، مهمة تقديم وتمويل الخدمة التربوية فيها ، وان كانت بنسب تميل لصالح الاول في اغلب الفترات، الا ان انتشار الافكار الاشتراكية وتعاظم الدور الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق الناجم عن الشعور بالوفرة النقدية من الايرادات الريعية النفطية الذي كان اساساً لنمو الدولة الشمولية المركزية فيه والتي تؤمن الخدمات العامة. مما خلق اساساً موضوعياً لان يكون النظام التريوي ومنذ 1974 (صدور قانون التعليم المجاني) حكومياً بالكامل تسعى الدولة فيه ان يكون مجانياً في كافة مراحله والزامياً بالمرحلة الابتدائية منه مع وعود متكررة بتوسيع نطاق الالزامية تلك ، الامر الذي جعل النظام التربوي جزءاً اساسياً من النظام الحكومي وبات تابعاً تبعية كاملة له ، وتنعكس عليه كل تقلبات الادارة السياسية للحكومة بشكل مباشر ، وقد

نجم عن هذا الارتباط انخفاض واضح في قياس كفاءة الانفاق الحكومي على القطاع التربوي وذلك من خلال التساهل في قياس كفاءة اداء الصرف مدفوعاً بالوهم النقدي المتأتي من مصادر الايرادات الريعية النفطية ، ولم تقف المشكلة بحجم التمويل فحسب وتذبذباته تبعاً لتذبذبات تلك الايرادات ، على اهمية ذلك ، بل الاهم منها هو افتقاد المعايير الموضوعية التي تحدد كيفية الصرف وقنواته ومرونته بمواجهة موجات الارتفاع والانخفاض في الحجم التمويلي.

وكشكل من اشكال الارتباط ، ونتيجة للنمو المتسارع في الاداء الاقتصادي والمالي في العراق ابان عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ، فقد شهدت تلك الفترة نضجاً متقدماً في العملية التربوية في العراق ، اذا ما قيست بالمؤشرات الكمية فمعدلات الالتحاق والتسجيل وصلت الى 100% وفي اعوامٍ فاقتها حين التحق حتى الطلبة فوق السن القانوني للتعليم ، وانخفضت الى حد كبير نسب التسرب والرسوب في المراحل الدراسية كافة ، اضافة الى النجاح النسبي لحملة محو الامية انذاك حيث شكل الشعور بالوفرة النقدية الناجم عن الوفرة النفطية وارتفاع الاسعار مع التقدم النسبي في الجهاز الانتاجي في الاقتصاد ، غطاءاً مالياً كبيراً مما مكن الجهاز التربوي للاستجابة السريعة للطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم والناجم عن تقليص (بل محو) البطالة بكل انواعها واستمر الحال الى ان انعكست اثار حرب الثمان سنوات مع ايران اذ انخفض الناتج القومي في العراق ، كذلك انخفض تصدير النفط وبدأت معالم الازمة العراقية الهيكلية تتفتح معالمها اذ تراكم الدين العام وتعثرت عجلة الانتاج .

وازدادت معالم البطالة وسيق الاف الخريجين الى ساحات القتال ، مما ادى الى انفصام العلاقة بين الطلب على التعليم والاداء الاقتصادي وتلك نتيجة ستضل ملازمة للنظام التربوي في العراق وتحولت ، نتيجة لتكرار الحروب والحصار ، الى مرضٍ مزمن لم يستطع النظام التربوي التخلص منه بعد

كل تلك الاثار انعكست بعجز مستديم في الموازنة بشكل عام وكان القطاع التربوي بكل مراحله من اوائل المتأثرين اذ انخفضت الموازنة التربوية (الجارية والاستثمارية وبالنسبة للاخيرة الى حد انعدام التأثير) وكان ذلك ايذاناً بدخول النظام التربوي نفق التدهور والهبوط السريع في مؤشراته المختلفة ولم يعد نافعاً (القوة التسلطيه) التي انتهجها النظام السابق بالحيلولة دون تدهور مؤشرات الالتحاق والتسرب والاعاده.

وجاء عقد التسعينات من القرن الفائت ليضيف حرباً اخرى (حرب غزو الكويت 1991) وليدخل الاقتصاد العراقي بعدها بنفق الحصار والانهيار الاقتصادي المريع من جهة ، ومن جهة اخرى انعكست سلباً اثار تدوير الثروة العراقية الطبيعية والانتاجية باتجاه العسكرة والامن مما ادى الى انخفاض نسب التمويل العام للقطاعات غير العسكرية وغير الامنية وفي مقدمتها القطاع التربوي ، ومع تدافع الاحتياجات الانسانية والاجتماعية على سلم اولويات الانفاق الحكومي الذي اصبح منخفضاً اصلاً .ولسوء الحظ كانت الحصة النسبية للقطاع التربوي متدنية للحد الذي لم تفلح في انقاذه ولم تمنع من تسرب مئات الالاف من المعلمين والمدرسين بعد تدني القيمة الحقيقية والنقدية لرواتبهم ولم ينجح ما خصص للموازنة الاستثمارية التربوية في تقليص العجزالمتسارع في الابنية المدرسية والمستلزمات التربوية الاخرى.

ثم جاءت احداث اسقاط النظام السابق 2003/4/9 وما رافقها من عمليات تدمير للبنية التحتية التربوية سواء من جراء العمليات العسكرية للاحتلال او ما اعقبها من عمليات ارهابية لاتزال متنامية الوقائع ناهيك عن عدم استيعاب اثر النمو المتسارع في عوامل الضغط على النظام التربوي كنمو السكان مثلاً وحراكه الاجتماعي ، كل تلك العوامل اضافت عبئاً اخر على تركة النظام التربوي الثقيلة اصلاً.

أما بالنسبة للتعليم العالي فهو الآخر عانى خلال العهود البائدة من التردي وهدم القيم الجامعية العلمية والاخلاقية واهمال كل القيم الانسانية والاجتماعيية السليمة التي آمن بها مجتمعنا كما عانى من خرق لاستقلالية الجامعات وحرمتها العلمية والقانونية من جهة ، ان تجنيد امكانيات العراق وثرواته في خدمة التسلح وخدمة الماكنة الحربية ادى ذلك الى تخلف النظرة الى التعليم على مختلف مراحله وتعرضه لظروف قاسية شملت التدريسيين والطلبة مما ادى الى هجرة العقول النيرة ومن بينها اساتذة الجامعات وتسرب اعداد كبيرة من الطلبة ودخولهم سوق العمل بسبب سوء الحالة الاقتصادية بأهمية التعليم من جهة اخرى.

واقع نظام (التربية والتعليم العالي)

أ- واقع نظام التربية

التعليم والسكان : تؤشر البيانات الخاصة بواقع النظام التعليمي في العراق أن مدلولات مسارات النظام تعطي ثمارها بالنتيجة النهائية في تطوير الحالة العلمية للسكان وبما يضمن رفع المستوى التعليمي لهم وتؤشر بيانات الأحصاء السكاني حصول تركز للسكان بعمر 10 سنة فأكثر بمستوى تعليمي بدون شهادة بنسبة 47% مقارنة بأجمالي السكان لنفس الفئة العمرية تليها النسبة الخاصة بالسكان الحاصلين على الشهادة الابتدائية وبنسبة 28% وتستمر النسب بالانخفاض كلما حصل ارتفاع في المستوى التعليمي الا أنه يرتفع لحملة شهادة البكالوريوس مقارنة بحملة شهادة التعليم التقني وهذا مؤشر جيد نحو زيادة الطلب الاجتماعي للسكان في رفع المستوى التعليمي للدراسة الجامعية .

التعليم والسكان النشطين اقتصاديا : أن البيانات الخاصة بالخلفية التعليمية للسكان النشطين اقتصاديا تؤشر حصول تركز للسكان في فئة بدون شهادة وبنسبة 36.7% تليها السكان الحاصلين على الشهادة الابتدائية وبمقدار 30% وتأخذ النسب بالتذبذب بأختلاف المستوى التعليمي الا أنه ارتفع لمستوى البكالوريوس والدراسات العليا وهذا مؤشرجيد ، الا أن الأمر يتطلب ضرورة الالتفات الى فئة بدون شهادة ومحاولة ايجاد معالجات ضرورية لها في رفع مستواها التعليمي .

تغطية نظام التعليم للسكان في العمر التعليمي : ويعتبر هذا المؤشر دليلا على امكانية النظام في استيعاب وتطوير السكان اضافة الى بلورة أهداف كمية لتوسيع الاستيعاب وعند مقارنة الطلبة الموجودين في النظام الى السكان في الفئة العمرية الموازية يتضح حصول تباين في تطور هذا المؤشر بالنسبة لكل مرحلة حيث

تحققت أعلى النسب للمرحلة الابتدائية وبواقع 85.6% تليها المرحلة المتوسطة وبواقع 42.6% وتنخفض تدريجيا للمراحل الاخرى وللفترة 2003/2002 ، خلال العام الدراسي 2008/2007 حصل تباين في التطور بالنسبة لكل مرحلة حيث ارتفع للمرحلة الابتدائية بشكل محدود وهو 87% وانخفضت للمراحل الأخرى.

تحليل سياسات النظام التربوي : خلال الفترة من 2000/1999- 2008/2007 ارتفع عدد الطلبة المسجلين في اجمالي النظام من 4.3 مليون طالب الى 5.8 طالب بمعدل نمو سنوي مركب قدره 4.2% الى جانب حصول تباين في وتائر النمو حسب المرحلة حيث بلغ للرياض 3.5% وللابتدائية 4% وللثانوي 5.8% وللمهني -2.2% واعداد المعلمين 16.2%. وبمتابعة النمو بالنسبة للمراحل يلاحظ حصول انخفاض في الالتحاق التعليمي لمرحلة رياض الاطفال من 50-40 لكل الف من السكان. اما بالنسبة للمستلزمات فيلاحظ انخفاض عدد الرياض من 615 الى 601 وارتفاع عدد المعلمات من 4903 الى 5386. وفي التعليم الابتدائي انخفض معدل اللالتحاق من 90.2% الى 88% للفترة ذاتها وانخفاض عدد المدارس من 380 الى 357 وارتفاع عدد اعضاء الهيئة التعليمية من 157 الف الى 199 الف. اما بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي ارتفع عدد المدارس من 2822 الى 4109 اما اعضاء الهيئة التدريسية ارتفع عددها من 55 الف الى 114 الف، وفي مرحلة التعليم المهني الذي هو أحد مسارات التعليم الثانوي وهو يهدف الى قبول الطلبة بعد اكمالهم المرحلة المتوسطة وتدريبهم وأعدادهم لأعمال مختلفة وهي الزراعة والتجارة والصناعة والفنون البيتية ، وتبلغ مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات وعلى الطالب اجتياز امتحان عام قبل تخرجه من المرحلة ، يبلغ عدد المدارس 361 مدرسة وعدد الطلبة 62 ألف طالب وعدد المدرسين والمدربين 7 ألف عام 2001 /2002 ، انخفض العدد الى 276 مدرسة و عدد الطلبة الى 59 ألف وارتفع عدد المدرسين والمدربين الى 11 ألف عام 2008/2007. يتم أعداد المدرسين والمدربين اللازمين لهذه المدارس في الجامعة التكنولوجية وكليات الزراعة والادارة وتؤشر أحد الدراسات التي أجراها اليونسكو بمسح سوق العمل لمحافظة السليمانية الى رصد تباين واسع بين حاجة سوق العمل والمنهج الدراسي وبذا فأن هناك حاجة ماسة الى اعادة النظر بالنظام التعليمي الحالي .

تعليم الاناث

يحتل هذا الموضوع أهمية خاصة في السياسة التعليمية لعدة اعتبارات تنطلق من أهمية الارتفاع بالمستوى العلمي الكمي والنوعي لمساهمة المرأة في النشاط الاجتماعي ، حصل بعض التطور في تعليم الاناث وبالأخص الالتحاق وتنفيذ الزامية التعليم الابتدائي الذي أعطى بعدا جديدا لمشاركتها في النظام التعليمي ، انطلاقا من مبدأ أن أعطاءها المزيد من فرص التعليم ينعكس بصورة متزايدة على تكافؤ الفرص في سوق العمل وسيخلق أنماط جديدة في هيكل العمالة ، الا أنه ومن خلال متابعة مسارات توسيع مشاركتها وتوفير المستلزمات الضرورية لها يتضح ان هذا الموضوع لم يعطى البعد الخاص به واستمرالنظرالى الالتحاق في النظام التعليمي بصور اجمالية وهو المنطلق المؤكد على أن توسيع المشاركة سيصيب الجنسين بالتساوي وان النتيجة ستكون ايجابية لهما الا ان الواقع المتحقق عدم تحقيق مشاركة للاناث متساوية مع الذكور مما انعكس على البنية التعليمية للسكان الاناث حيث تؤشرتقديرا ت نتائج التعداد العام للسكان لعام 1997 والخاصة بالسكان الاناث عمر10 سنة فأكثرارتفاع نسبة السكان الاناث بدون شهادة والبالغة 54.7% في حين بلغت هذه النسبة للذكور 38.9% ، اضافة الى ارتفاع نسبة الامية للسكان الاناث بعمر (15- 24) سنة وقد بلغت 68.6% مقابل 39.1% للذكورعام 2005في حين كانت النسبة لنفس الفئة في الأردن 0.2% للأناث مقابل 0.5% للذكور وفي لبنان 5.4% للأناث و2.1%للذكور% ولنفس السنة ، أما بالنسبة لمعدل معرفة القراءة والكتابة حسب الجنس فأن مؤشرات الاحتساب تبين أفضليتها للذكور مقارنة بالاناث وبواقع 89.4 % للذكور و67.3% للاناث ، وقد انعكس ذلك على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي نظرا لكون التحصيل التعليمي هو مفتاح تشغيلها حيث بلغت نسبة الاناث اللواتي بدون شهادة 29% ، الأمر الذي يؤكد ضرورة زيادة الاهتمام في تغيير البنية التعليمية وبالأخص للنشطات اقتصاديا ، وبذا فأن مؤشر احتساب تحقيق المساواة بين الجنسين لعام 2008/2007يؤشرأن نسبة مشاركة الاناث في مراحل التعليم كانت لرياض الأطفال48% للابتدائية 43% وللثانوية 40% وللتعليم المهني 21% ولمؤسسات اعداد المعلمين 61% وللتعليم الجامعي 41% وللدراسات العليا 37%.

المتحقق من أهداف الأنمائية الألفية

وبذا فأن المؤشرات أعلاه تبين أنه على الرغم من حصول بعض التطور باتجاه تغطية التعليم للسكان الا أنه لم يكن بالمستوى الذي يحقق أهداف الأنمائية الألفية والمبينة في الجدول رقم (1) أدناه :

جدول رقم (1) التقدم المحرز لتحقيق أهداف الأنمائية الألفية لغاية عام 2009 / 2010

الهدف لغاية عام 2015	التقدم لغاية9 200 /2010
توسيع وتحسين الرعاية الشاملة في مرحلة الطفولة المبكرة	بلغ معدل الالتحاق لكل 1000 من السكان 50 عام 2010/2009، مع حصول معدل نمو محدود في مستلزمات هذه المرحلة (المعلمين والمدارس) للفترة 2000/1999- 2010/2009 وبمقدار 0.9%
تمكين جميع الأطفال من الالتحاق بالتعليم الابتدائي الجيد والمجاني والالزامي واكماله مع التركيزعلى البنات	انخفض معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي الالزامي والمجاني من 90.2%عام 99/98 الى 88% عام 2005/ 2006للسكان بعمر 6سنة ، حصل بعض الانخفاض في معدل التحاق الاناث وبواقع من 50.2% الى 49.7% للفترة ذاتها
ضمان تلبية حاجات التعليم لجميع النشئ والكبار بالانتفاع المتكافئ ببرامج التعليم واكتساب المهارات الحياتية	يتم تحقيق التعليم للجميع عبرنطاق التعليم النظامي العام (التعليم الابتدائي ، التعليم الثانوي ، التعليم العالي ، مدارس اليافعين ، صفوف التربية الخاصة ، التعليم المسائي ، التعليم الأساسي ، التدريب)
تحقيق تحسين 50% في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015 وتحقيق المساواة بين الجنسين مع التركيز على تأمين فرص متكافئة للفتيات للانتفاع	هناك حاجة الى حملة شاملة لمحو الأمية لتحقيق هذا الهدف وتصفية الجيوب ، ولازالت الفرص غيرمتكافئة للالتحاق بالنظام التعليمي حيث بلغت النسبة في الابتدائية (42%ذكورو57%اناث)الثانوية(61%ذكورو39%اناث) التعليم العالي(65% ذكورو25% اناث).

تحسين كافة الجوانب النوعيـــة للتعلـــيم وضـــمان الامتيـــاز للجميـع وبمـا يحقـق نتـائج يمكـن قياسـها في القدرات القرائيـة والحســـــــــابية والمهـارات الحياتيـة الأساسية	حصل بعض الانخفاض في معدل معرفة القراءة والكتابة للسكان بعمر (15- 45) وبواقع من 78% عام 1997 الى 73.6% عام 2000

ب- واقع نظام التعليم العالي

تبقى الاهمية النسبية للطلاب الملتحقين في التعليم العالي فيه الى إجمالي طلبة الكليات والجامعات متدنية ولعل الهاجس النفسي والتشكك الاجتماعي من المستوى العلمي لتعليم القطـاع الخـاص يشـكل حـائلاً دون التوسـع فكمـا يظهـر جـدول رقـم (2) ان الجامعـات والكليـات الحكوميـة تحجـز النسـبة الاكبـر فبعـد ان التحـق (351365) طالبـا وطالبـة (بواقـع 64.7% للذكور، و35.3% للانـاث) ، وحـدها جامعـة بغداد استوعبت 20.2% مـنهم ومثلهـا التحقـوا فـي التعلـيم التقنـي، واسـتمر التحسـن فـي التوزيـع حسـب الجـنس للملتحقين فـي العـام 2006/2005 عنـدما التحـق (378783 طالبـا وطالبـة) كـان مـنهم (59.7% للذكور ، و40.3% للاناث).

جدول رقم (2)

يبين عدد الطلبة الملتحقين والتدريسيين في التعليم الجامعي حسب الجامعة عامي 1999/1998 و2006/2005 *

الجامعات	1999/1998		2009/2008	
	الطلبة	التدريسيين	الطلبة	التدريسيين
بغداد	652 30	3107	598 68	4852
الموصل	201 85	1676	271 03	28 65
البصرة	228 74	1034	249 26	18 81
المستنصرية	291	1134	412	19

	65		06	92
التكنولوجيا	111 26	387	135 46	11 21
الكوفة	861 7	318	100 72	63 8

الجامعات	1999/1998		2006/2005	
	الطلبة	التدريسيين	الطلبة	التدريسيين
تكريت	3796	372	9404	78 6
القادسية	1027 7	207	1361 5	58 1
الانبار	6635	313	1049 0	84 4
بابل	1254	369	1408 9	79 6
ديالى	-	-	1407 5	44 8
كربلاء	-	-	4697	29 9
ذي قار	-	-	5117	29 2
كركوك	-	-	5349	18 3
واسط	-	-	5052	17 6

المثنى	-	-	1793	94
ميسان	-	-	3392	139
النهرين	2159	229	1876	491
الجامعة الاسلامية	-	-	2796	100
السليمانية	-	-	11936	553
دهوك	-	-		
صلاح الدين / اربيل	-	-	18199	921
هيئة التعليم التقني	58345	2415	53360	2717
الكليات الاهلية	19522	436	26552	657
هولير الطبية	-	-	1460	193
هيئة التعليم التقني / السليمانية	-	-	3995	108

*** المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات – دائرة الاحصاء التربوي والاحتماعي.**

بيانات محافظتي ميسان والمثنى لعام 2010/2009 .

رسم بياني يبين توزيع الخدمة الجامعية حسب المحافظة

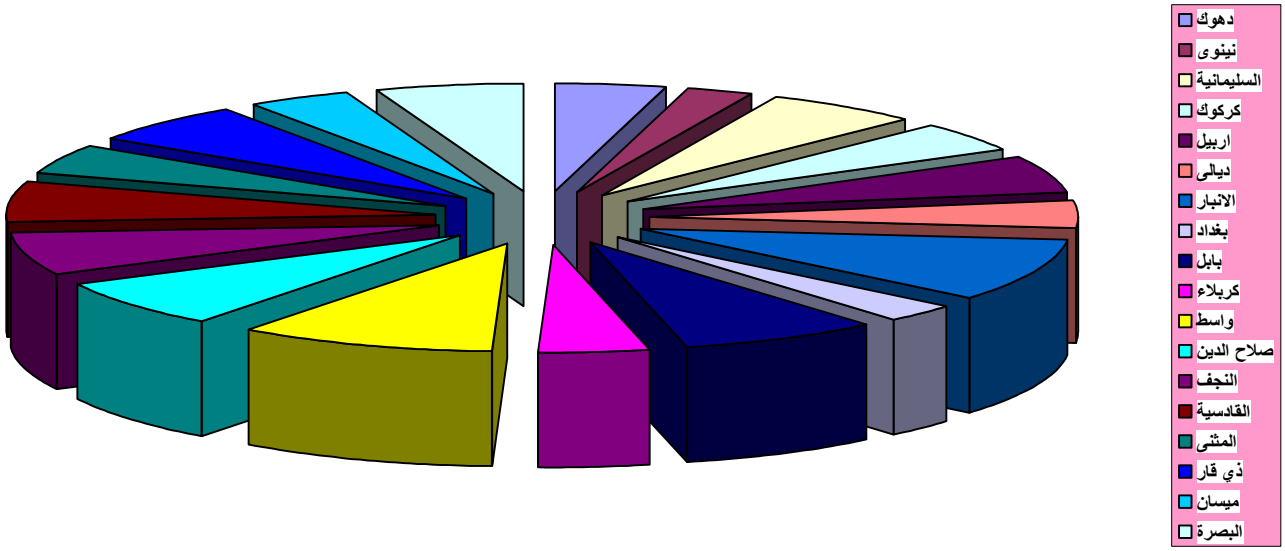

القنوات المساعدة للنظام التعليمي النظامي

- **صفوف التربية الخاصة :** ان التشبث بفرص التعلم وتمكين الناس من استغلال فرص التعلم ...هكذا يسعى النظام التربوي ...ومن اجل ذلك شرع ونفذ (مدارس التربية الخاصة) وهو نوع من التعليم يهتم بالاطفال ذوي بعض العاهات تؤدي الى بطء التعلم ...وفي نوع خاص ومكثف من التعليم لالحاقهم بالاسوياء ..وقد افرد لذلك صفوفا خاصة تـــــــدعى (صفوف التربية الخاصة) ...وقد تم اعداد معلمين متخصصين في معاهد المعلمين او كلية التربية الاساسية ...ووفق منهج خاص كذلك...

في العام الدراسي 2008/2007 بلغ عدد المدارس الابتدائية التي تضم صفوفا للتربية الخاصة (640) مدرسة وان هناك (886) معلما ومعلمة لهذا النوع من التعليم (بواقع 114 معلما ،772 معلمة) وفي هذا الميدان فان المعلمات هن الاصلح للتعليم الخاص هذا بحكم كثافة العاطفة التي يحتاجها هذا

النوع من التربية والتعليم في التعامل مع هذه الفئة .وقد انضم (7490) تلميذا منهم (3692) تلميذاً و(3798) تلميذة ...هي دعوة للاهتمام بهذه الفئة من التلاميذ وتوفير شروط نجاح التجربة ونجاح الملتحقين بها ودعم معلميهم

- **مدارس اليافعين :** ان التعليم الابتدائي في العراق الزامي لالتحاق الاطفال باعمار (6-11) سنة ولقد تمت معالجة موضوع الاميين من الذين تقع اعمارهم بين (10-14) سنة من السكان والذين لا تسمح الانظمة المعمول بها قبولهم في المرحلة الابتدائية، ولا تسمح خطة محو الامية (في حينها) بقبولهم في مراكزها لان اعمارهم اقل من الحد الادنى للقبول في هذه المراكز عليه استحدثت هذه المدارس لشمول هذه الفئة من المجتمع بالتعليم مدة الدراسة فيها (4) سنوات وفق كتب ومناهج ووسائل تعليمية خاصة والذي ينهي هذه المرحلة بنجاح يحصل على شهادة معادلة للشهادة الابتدائية. بالاضافة الى ايصال التلاميذ الى المرحلة الابتدائية فأنها تسهم في تكوين مواطنين منتجين يتقنون بعض المهارات العملية اللازمة في النشاطات الصناعية والزراعية والبناء والنسيج وادارة المنزل حيث انها مدرسة مصممة على اساس ادخال العمل الذي يجب ان يتماشى مع الدراسة النظرية بحيث يصبح الطلاب على استعداد للمشاركة في الامتحان العام لوزارة التربية وبذا فهي مدارس غير مغلقة لانها تفسح المجال امام القادرين من الطلاب لمواصلة دراستهم.

  ان المؤشرات الكمية لهذه المدارس تشير الى انه وخلال السنة الدراسية 2008/2007 بلغ عدد الطلبة المقيدين في مدارس اليافعين (9937) طالب وطالبة اما عدد اعضاء الهيئة التعليمية بلغ بحدود (681) معلم ومعلمة خلال السنة المذكورة ومدارس اليافعين (73) مدرسة، موزعة بيئيا 77.9% في المناطق الحضرية و22.1% في المناطق الريفية وتتوزع حسب الجنس 64.4% للذكور و26% للاناث اما المدارس المختلطة فشكلت نسبة 9.6%. وبلغ معدل طالب/ شعبة (24) اما بالنسبة للمعلمين فبلغ (15) طالب للمعلم الواحد. تفتقر كل من محافظات صلاح الدين، ديالى، الانبار بابل، الديوانية، واسط، ذي قار، ميسان الى هذا النوع من المدارس.

- **التعليم الأساسي :** وهناك نمط من أنماط التعليم المطبق تجريبيا وهو التعليم الاساسي انبثاقا من ستراتيجية تربوية لمد الالزام بصورة كاملة الى المرحلة المتوسطة بهدف توحيد مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط في مرحلة واحدة أمدها 9 سنوات ، انخفضت مؤشرات هذه المرحلة بين عامي 2000/1999و2001/2000 للمدارس من157 الى 16مدرسة والطلبة الموجودين من 67 ألف الى 6 ألف والمعلمين من 5.6 ألف الى 336 والشعب من 171الى 161 وحافظ عدد الابنية على عددها وهو12بناية، وحافظت هذه المؤشرات على مستواها لغاية عام 2004/2003 0

- **التعليم المسائي فرصة اخرى للتمكين المعرفي**

قد تقود الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية اعداداً من الطلبة في سن التمدرس الى خارج النظام التربوي والتعليمي ...ولتمكين هؤلاء من التعلم والعودة الى عالم المعرفة مرة اخرى كان التعليم المسائي فرصة اخرى لتمكينهم من التعلم ..وهكذا تعايش التعليم المسائي للراغبين للجمع بين التعلم والعمل ... ولم يقتصر ذلك النوع من التعليم على مرحلة دراسية دون غيرها (بأستثناء الدراسات العليا) ، وقد سعت الادارة التربوية والتعليمية الى تهيئة كل الشروط التربوية والتعليمية لانجاحه (مباني ، معلمين ومدرسين ...الخ) في المراحل الدراسية كما مبين في الاتي:

- **التعليم الابتدائي :** بلغ حجم التعليم المسائي لهذه المرحلة مقارنة بأجمالي التعليم الابتدائي 0.1% بالنسبة لعدد المدارس و 0.04 % بالنسبة لعدد المعلمين و0.04% لعدد التلامذة ، تحققت أعلى الأعداد للتلامذة الملتحقين في محافظة بغداد ، وينعدم الالتحاق في بعض المحافظات لعدم وجود تعليم مسائي وهي كركوك وديالى والانبار وبابل والنجف والديوانية والمثنى والبصرة، اذ ان القيود الاجتماعية والامنية تحد من توسع هذا النوع من التعليم في هذه المرحلة. 0

- **التعليم الثانوي :** بلغت نسبة المدارس المسائية الثانوية 4.4% مقارنة بأجمالي التعليم الثانوي وعدد الأعضاء 1.2% وعدد الطلبة 3.4 % ، مع حصول محافظة بغداد على النسبة الغالبة مقارنة باجمالي التعليم المسائي وتفتقر المحافظات ديالى والانبار والديوانية الى هذا التعليم 0

- **التعليم المهني :** بلغت نسبة المدارس المهنية المسائية 7.5 % مقارنة بأجمالي مدارس التعليم المهني ونسبة عدد الأعضاء 1.1 % ونسبة عدد الطلبة 7.5% مع استحواذ محافظة بغداد على النسب الغالبة مقارنة باجمالي العراق وتفتقر محافظات القادسية والمثنى وذي قار وميسان الى هذه المدارس 0

- **اعداد المعلمين** : بلغت نسبة معاهد اعداد المعلمين والمعلمات المسائية مقارنة بأجمالي المعاهد الصباحية والمسائية 78.3% ونسبة أعضاء الهيئة التدريسية 36.0% ونسبة الطلبة الموجودين فيها 64.6%

علما بأن هذا التعليم يتوزع على كافة المحافظات مع استحواذ محافظة بغداد على الحصة الأكبر مقارنة بباقي المحافظات ، الأمر الذي يدل على أن الالتحاق في التعليم المسائي لمعاهد المعلمين أعلى مما هو في التعليم الصباحي 0

مماتقدم ومع دلالة نموهذا النوع من التعليم الا انه لايزال دون الطموح المبتغى الذي يتطلع الى استيعاب كل المتسربين من التعليم النظامي الصباحي بسبب ضغط الازمات الاقتصادية التي مر بها بلدنا الا ان الظروف الامنية وتردي قطاع الكهرباء قد ساهمت في الحد من استغلال فرصة التعلم هذه.

- التعليم الجامعي المسائي

كانت تجربة التعليم المسائي في التعليم العالي اكثر نموا ونجاحا اذ يشكل طلابه 21.3% مقارنة باجمالي التعليم العالي ونسبة التدريسيين في التعليم المسائي 6.2% في سنة 2006/2005، علما بأن هذا التعليم يتواجد في جميع الجامعات التي فيها تعليم صباحي مع تحقيق أعلى نسبة للتعليم المسائي في الجامعة المستنصرية.

- **التعليم الاسلامي :** تشير البيانات الخاصة بالمدارس الاعدادية الاسلامية التي تعتبر احدى القنوات الاخرى للتعليم الآتي :
يبلغ عدد المدارس الاسلامية 14 مدرسة تتوزع بنسبة 64.3% للذكور و28.5% للاناث و7.1% للمدارس المختلطة ، تتواجد هذه المدارس في المحافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وكركوك وديالى وبغداد والبصرة وينعدم وجودها في المحافظات الأخرى ، بلغ عدد الطلبة الملتحقين فيها 2057 طالبا وبأعلى نسبة في محافظة الأنبار وهي 35.7% وأقل نسبة التحاق في محافظة بغداد وهي 5.9% وينعدم الالتحاق في المحافظات التي لاتوجد فيها مدارس اسلامية ، تتميزاستقلالية أبنية هذه المدارس بكون أغلبها مدارس أصلية وبنسبة 71.4% والباقي مدارس ضيف اضافة الى ان معدل عدد الطلبة للشعبة الواحدة بلغ 29 ، وهذا المؤشرجيد يوضح الأهمية المعطاة لها بالرغم من حداثتها 0

الانفاق على التربية والتعليم العالي في العراق

خلال السنوات التي اعقبت سقوط النظام السابق وكأجراء تصحيحي للموازنة التربوية حصلت بعض التغييرات بأتجاه زيادات متتالية ، خاصة في الموازنة الجارية التربوية في السنوات الاربع ثم في الموازنة التربوية الاستثمارية ايضاً بعد ذلك ، حيث ارتفعت الموازنة التربوية الجارية في العراق (عدا اقليم كردستان) كما في الجدول رقم (3).

جدول رقم -3- تطور الانفاق التربوي في العراق (عدا اقليم كوردستان)*

الموازنة / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
1- الموازنة الجارية للقطر	19026800	28431168	39062163	39062163	44190747
2- الموازنة الاستثمارية للقطر	1118300	7550000	9272000	12665305	15671227
3- المجموع	20145100	35981168	50963161	51727468	59861974
4- الموازنة الجارية للتربية (عدا اقليم كردستان)	605135	1367696	1589720	1928112	2470319
5- النسبة	%3.2	%4.8	%3.8	%4.9	%5.6
6- الموازنة الاستثمارية للتربية (عدا اقليم كردستان)	27990	13483	22000	366000	150000
6- النسبة (6÷2)	%2.5	%0.2	%0.24	%2.9	%0.96
7- الموازنة الجارية للتعليم العالي	285998	294814	614442	831268	892067
8- النسبة	1.5	1.0	1.5	2.1	2.0

(1÷7)					

القيمة : مليون دينار عراقي

- المصادر- وزارة التربية/ المديرية العامة للتخطيط التربوي.
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/ دائرة الاستثمار الحكومي.
- وزارة المالية / دائرة الموازنة
- تقرير التنمية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا/ الطريق غير المسلوك- اصلاح التعليم في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا- البنك الدولي.

رسم بياني يبين تطور الانفاق التربوي في العراق (عدا اقليم كردستان)

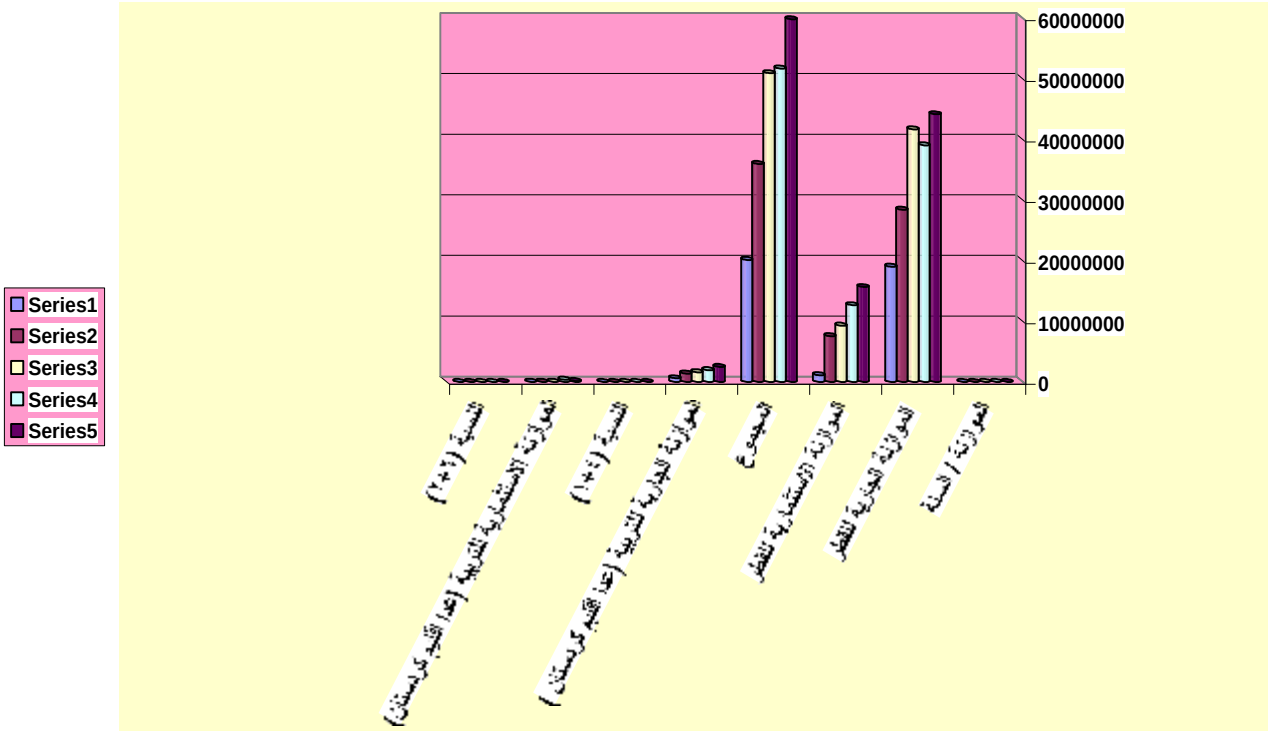

وبذا تضاعفت الموازنة التربوية الجارية ، عندما ارتفعت من (605135) مليون دينار عراقي عام 2004 الى (1367696) مليون دينار عام 2005 وهي قفزة مالية كبيرة ، ليستمر تزايدها بمعدلات عالية حتى بلغت عام 2008 (2470319) مليون دينار . هذا في القيم او التخصيصات المطلقة وهو اتجاه ينسجم مع اتجاه تزايدي وبدفق نقدي متضاعف في الموازنة الجارية للدولة التي تضاعفت من (19026800) مليون دينار عام 2004 لتصل عام 2008 الى (44190747) مليون دينار ، الا ان تلك الزيادات المالية لاتعني تحسناً نوعياً كبيراً في الانفاق التربوي الحكومي الجاري ، فاذا كانت بالقيم المطلقة قد تضاعفت الموازنة الجارية التربوية لاربع مرات ، فان اهميتها النسبية لم ترتفع الا من 3.2% عام 2004 الى 5.6 % عام 2008 مع تذبذب واضح فيها بين السنوات الخمس المذكورة اما الموازنة التربوية الاستثمارية ، فرغم ارتفاعها بحجم التخصيصات المالية المرصدة المطلقة خلال السنوات الخمس المذكورة عندما ارتفعت من (27990) مليون دينار عام 2004 الى (150000) مليون دينار عام 2008 ، الا انها شهدت تذبذباً اشد، مقارنة بتغيرات الموازنة الجارية التربوية ، بل على العكس تراجعت اهميتها النسبية مقرونة الى اجمالي الموازنة الاستثمارية للقطر من 2.5 % عام 2004 الى 0.96% عام 2008 وكان الانفاق الحكومي على التعليم مشابهاً في الاتجاه للانفاق الحكومي على الصحة ، الا ان معدل زيادة الانفاق على الأول كان اقل من معدل زيادة القطاع الصحي ، وان هذا الاتجاه متساو مع اتجاه الزيادة في الانفاق الحكومي العام وكذلك الدخل القومي في العراق بحيث اصبح الانفاق العام يشكل 32.8% من الدخل القومي عام 2004 الا انها انخفضت في العام التالي الى 25.9% منه . الا انه ولسوء الحظ يستمر كل من الانفاق على الدفاع والشرطة في تصدر سلم الاهميات النسبية للانفاق الحكومي العام .

عموماً ان تدني الحصة النسبية للموازنة الاستثمارية التربوية وتذبذبها الى الحد الذي لايدع للاستقرار في تخطيط الاستثمار التربوي من جهة ، وتأثر تنفيذ البرامج الاستثمارية التربوية (خاصة في فقرات بناء المدارس وترميمها وتحسين البيئة الدراسية فيها) بالوضع الامني المضطرب في السنوات الخمس المذكورة وخاصة اذا تذكرنا انتشار تلك المدارس وتفرقها على كل مساحة العراق ، ومما زاد من التعقيد هو استمرار الاختلال في تركيب وبنية التمويل التربوي حيث ان الموازنة التربوية الجارية (والتي يشكل فيها فصل الرواتب والاجور اكثر من 92% منها) هي اضعاف حجم الموازنة الاستثمارية (21 مرة في عام 2004، و16 مرة عام 2008) وهذا يعني في مضمونه العملي الاقتصادي اضعاف قدرة العرض المدرسي على التوسع وتحسين كفائته الاستثمارية في الاستجابة لضغوط الطلب المدرسي بعبارة اخرى ان هناك اختلالاً موروثاً بين عرض البنى التربوية والطلب الاجتماعي عليها ، الامر الذي نتج عنه :-

* تزايد ظاهرة الازدواج المدرسي (أي دوام اكثر من مدرسة او اكثر من وجبة طلابية في بناية واحدة)

* اصبح شكل توزيع الخدمة التربوية (وهو يشكل جانب العرض منها) تابعاً لامكانية توفر الابنية المدرسية وليس على الطلب المدرسي .

اما بالنسبة للتعليم العالي فيلاحظ انه على الرغم من حصول ارتفاع في مقدار الميزانية الجارية لها خلال الفترة 2004-2008 وبواقع 285998مليون الى 892067 الا أن نسبة هذه الميزانية الى الميزانية العامة للدولة ارتفعت بشكل محدود وبواقع من1.2% الى 2.0% 0

تشكل الميزانية على التعليم من الناتج القومي الاجمالي للفترة 1970- 1989(3%- 6%) في عام 1990 انخفضت النسبة الى 3.3% من الناتج القومي الاجمالي عام 1990، وخلال السنوات التي اعقبت عام 2003 حصل بعض التحسن في حجم الميزانية التربوية حيت ارتفعت من 550مليون دولار عام 2004 الى 865 مليون دولار عام 95% منها هي رواتب وأجور 0

وعند متابعة تكلفة الطالب للسنوات السابقة فقد بلغت 620 دولار عام 1989ولأجمالي مرحلة التعليم العام والمهني انخفضت الى 47 دولار خلال الفترة من 1993- 2002 والى 110 دولار عام 2004.

وتؤشر البيانات الخاصة بمسح أحوال المعيشة الصادر عام 2004 ارتفاع الكلفة السنوية للتعليم كلما تقدم الأطفال في سلم التعليم ، أذ تكلف المدارس الابتدائية 60ألف دينار بالسنة ، وترتفع الى 100 ألف في المدارس المتوسطة و150ألف في المدارس الاعدادية بالسنة وكذلك التعليم المهني ، و200 ألف للدبلوم التقني و300 ألف للجامعي وكذلك الدراسات العليا ، وتشمل هذه المبالغ الرسوم والمصاريف الالزامية كالزي المدرسي والمواد والوجبات الغذائية والدروس الخصوصية وتكاليف أخرى ، ومن أجل استكمال البيانات الخاصة بهذا الشأن للسنوات اللاحقة فقد احتسابها من قبل فريق العمل بطريقة مبسطة وكما مبين في الجدول أدناه :

جدول يبين حصة الطالب والمدرسة من الموازنة الجارية والاستثمارية للسنوات 2005/2004- 2008/2007 بالألف دينار والدولار

السنة	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007
عدد الطلاب	5456138	5598368	5854949	6156810
عدد المدارس حصة الطالب من الموازنة التربوية الجارية	15754	16857	17390	17916
بالف دينار	111	244	272	313

بالدولار	74	163	217	260
حصة المدرسة من الموازنة التربوية الاستثمارية بالدينار العراقي بالدولار	1،8 مليون 1200	0,7 مليون 640	1,3 مليون 1040	2,0 مليون 1667

على مدى السنوات الاربعين الماضية خصصت بلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في المتوسط نسبة 5% من اجمالي الناتج المحلي ونسبة 20% من النفقات الحكومية للتعليم، وهو اكثر مما خصصته البلدان النامية الاخرى التي لديها مستويات مماثلة لمتوسط دخل الفرد ونتيجة لذلك تمكنت المنطقة من تحسين امكانية الحصول المتساوي على التعليم في كافة مراحله. لكن يتعين على دول المنطقة ان تتكيف مع الطلبات الجديدة من سوق العمل ومن الاعداد المتزايدة من الشباب في ظل الموارد المحدودة لذا سيتطلب التصدي لهذه التحديات نهجا جديدا ازاء اصلاح التعليم. اما الانفاق الحكومي السنوي للتلميذ في النعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي يظهر فجوات كبرى بين البلدان كتخصيص البلدان الاكثر انفاقا موارد للتلميذ تفوق بـ 10 الى 20 مرة موارد البلدان الاقل انفاقا. في افريقيا جنوب الصحراء ناهز الانفاق الوسيط للتلميذ في المرحلة الابتدائية 13% من الناتج المحلي الاجمالي للفرد.لكن الانفاق يتفاوت ما بين 4% في جمهورية الكونغو الديموقراطية الى 35% في بوركينا فاسو. اما الدول العربية فأن الانفاق يتراوح ما بين 7% في لبنان والامارات و23% في المغرب اما في جيبوتي فان النسبة تبلغ 56% اذ تتمتع بأعلى حصة في الانفاق للتلميذ في التعليم الابتدائي عبر العالم.

التحديات التي تواجه نظام التربية والتعليم العالي.

اولا- التربية

- مركزية القطاع التربوي والناجم عن السيطرة المحكمة على فعاليات النظام التربوي كافة وانفراد الدولة في ادارة شؤون التعليم بدون تدخل او مشاركة المؤسسات المجتمعية اضافة الى انحسار ثقة المجتمع بنوعية التعليم والمعلمين.
- عدم كفاءة الادارة التربوية والناجم عن ضعف التخطيط العلمي والنقص الحاصل في تدريب الملاكات التربوية وبالاخص في مجال تكنولوجيا المعلومات وعدم اعتماد اختيار القيادات الادارية على اساس التخصص والكفاءة والخبرة.
- ضعف القدرة والتمسك بالاجراءات الروتينية الغير متطورة
- غياب التنسيق بين مراكز القرار والادارة الفرعية للمركزية الحاصلة في الادارة.
- غياب التقويم والمتابعة لعدم وجود نظام فعال بهذا الشأن.
- عدم اعتماد الموازنة على تحليل الواقع وتحليل الاحتياجات وغالبا ما يتم الاعتماد على التخصيصات للسنوات السابقة.
- انتشار الفساد الاداري في المؤسسات التربوية والناجم عن تدني الاجور ومدخولات العاملين.
- ضعف الاعداد في التدريب والتاهيل للعاملين في القطاع التربوي اضافة الى قلة الالمام بمهارات التقنيات التربوية الحديثة الناجم عن عدم الاطلاع على المستجدات والتطورات الحاصلة.
- التدهور الحاصل في نوعية التعليم الناجم عن الانخفاض الحاصل في تمويل التعليم وتدهور البنية التحتية والنقص في المستلزمات.
- جمود المنهج الدراسي وافتقاره الى التحليل والاستنتاج والانسجام والتوافق مع احتياجات سوق العمل اضافة الى النقص الحاصل في مستلزمات عملية التعليم كالمكتبات والوسائل التعليمية وغياب التفاعل الاقليمي والدولي وعدم الافادة من التطورات والخبرات العالمية.

- التسرب وقد برزت هذه الظاهرة نتيجة عدة أسباب جميعها تنصب في مشكلة عجـــز النظام جذاب أو عجزه عن تعبئة المساندة المادية والمعنوية للفئات المستضعفة لجعل لأبناءهم يواصلون الدراسة
- كفاءة النظام حيث يعاني النظام من عدم ايلاء الاهتمام الكافي لجانب الفروق الفردية والتمييز بيـــن الأفراد وتباين البيئات في تصميم المنهج مما يجعل التعليم أقل جدوى في اكتساب المعرفة وتوفيرفرص العمل والقدرة على الكسب مما يضطر البعض منهم الى البقاء عند مستوى تحصيل تعليمي أدنى.

ثانياً - التعليم العالي

- اتباع وزارة التعليم العالي الى سياسة قبول مركزية لجميع خريجي الدراسة الاعدادية ونسبة محددة من خريجي التعليم المهني الامر الذي اصبح يؤثر على نوعية المتخرجين بدون النظر الى الطاقات الاستيعابية الملائمة للجامعات ومراعاة التوزيع الجغرافي للجامعات.
- يعاني النظام من عدم ايلاء الاهتمام الكافي في جانب الفروق الفردية والتمييز بين الاشخاص وتباين البيئات في تصميم المنهج مما يجعل التعليم اقل جدوى في اكتساب المعرفة وتوفير فرص عمل والقدرة على الكسب اضافة الى انخفاض مستوى الدخل لدى الكثير من السكان مما يضطرهم الى البقاء عند مستوى تحصيل دراسي ادنى.
- يعاني نظام التعليم العالي من مسألة عدم تكافؤ فرص التعليم والتي تتضح في الفروق بين الجنسين والبيئة والنقص في توفير الفرص التعليمية ومعدلات الاستمرار في التعليم وهذه عوامل مؤثرة في تخريج عدد كبير
- من الطلبة مقابل عدم الحصول على فرصة عمل وفي حال الحصول عليها فان الاجر المدفوع للخريج قد يوازي الاجر المدفوع لغير الخريج.
- في ظل عدم توفر القدرة المالية ومن اجل مواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي كان احد الحلول هو خصخصة التعليم الجامعي عن طريق مطالبة الطلبة بدفع قدر من التكلفة للحصول على نوعية خاصة من التعليم على الرغم من ارتفاع ميزانية التعليم الا ان نصيب الطالب ظل منخفضا مما ادى الى تدني مستوى خريجي الكليات الخاصة مقارنة بالتعليم الحكومي الى جانب محدودية مجالات تخصصها.
- النقص الحاصل في الاجهزة الكافية وبالاخص في مجال الانترنت وشبكات الاتصال الامر الذي ادى الى النقص في تعلم التفكير وتشجيع التشديد والتعلم الذاتي عن طريق تكنولوجيا المعلومات.
- افتقار سياسة التعليم العالي في العراق كما هو حاصل في اغلب الدول النامية الى اسس بناء القدرات البشرية القائمة على اسس تربوية تهدف الى اعداد

اجيال تتعامل مع الاوضاع الوطنية والاقليمية والدولية المتغيرة اضافة الى التأكيد على الهوية الوطنية والقيم الاجتماعية المحلية.

- شهد التعليم العالي منذ بداية الثمانينات تدهورا كبيرا وبالأخص النقص الحاصل في المستلزمات وهجرة الكفاءات العلمية انتهاءا بشيوع بعض الممارسات التي لم تكن معروفة في الوسط الجامعي والتي انعكست على أركانه التعليمية وهي :

1. الطالب : افتقاره الى التأهيل المناسب بسبب التدهور الذي أصاب التعليم الابتدائي والثانوي وما رافقه من عدم توفر فرص عمل مناسبة والناجم عن عدم وجود خطة منهجية لمواءمة مدخلات التعليم ومخرجاتها.
2. الاستاذ : انخفض أداءه بسبب الظروف المعاشية المتدنية وافتقاره الى فرص تطوير مهاراته المتمثلة بالبعثات والدورات التدريبية والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الدولية وخاصة بين عامي 1990- 2003.
3. النظام التعليمي : حصول تدهور في مفاصل النظام والناجم من القوانين السائدة آنذاك اضافة الى ضعف التوجهات العلمية وضعف توفر المستلزمات والتي يتطلب حصرها ضمن اتجاهين يتمثل في اتخاذ الاجراءات اللازمة للحلول وبما يعمل على تهيئة فرص العمل للخريجين من جهة واعادة تأهيلهم من جهة أخرى لتلبية احتياجات سوق العمل من اليد العاملة والمؤهلة.

- يعاني المنهج في المرحلة الجامعية من النقص الحاصل في الاستفادة من النظم التربوية والتعليمية للدول المتقدمة وربطها بأحتياجات المجتمع ونقله من الواقع النظري الى الواقع التطبيقي لخدمة الفرد والمجتمع. اضافة الى ان عملية تقويم المنهج تعتمد على وسائل غير متطورة.
- النقص الحاصل في البحث العلمي في اختصاصات التعليم العالي خاصة العلمية منها والناجم عن النقص في المصادر والكتب العلمية اضافة الى تدني فرص الاطلاع في الدول الاخرى وتدني دور المراكز البحثية.

الاستراتيجيات المستقبلية

تضع الحكومة العراقية التعليم على قمة أولوياتها ويتطلب ذلك العديد من الاستراتيجيات المطلوب تحقيقها للنظام وهي :

- كيفية جعل التعليم ديمقراطي
- كيفية تخفيف قيود الموارد
- كيف يمكن زيادة الانفاق على التعليم وخاصة الاستثمار فى البنية الأساسية التعليمية
- كيفية تمكين الفقراء والفئات المنخفضة الدخل من الحاق أبناءهم بالمدارس والبقاء فيها
- كيفية اجتياز الفجوة بين الجنسين وبين المحافظات
- كيفية زيادة قدرة النظام على الاحتفاظ بالتلامدة والقضاء على التسرب
- كيفية تحسين المنهج بطريقة تقلل من بطالة المتعلمين
- كيفية تحقيق التوازن بين الكم والنوع في التعليم

سياسات الاصلاح

تسعى الوزارات القطاعية ذات العلاقة وهي وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي الى رسم استراتيجيات تعليمية ايمانا منها بأن الاستثمار البشري هو أفضل أنواع الاستثمار على المستوى البعيد حيث ان هذا الاستثمار يعمل على توفير متطلبات التنمية من القوى العاملة وبالتالي تحقيق التوازن الاستراتيجي للمجتمع ، الامر الذي يتطلب اعادة النظر في الستراتيجيات التربوية باستمرار من أجل تحقيق الاستثمار البشري الأمثل في اتجاه :

- تحسين الأداء والتنظيم للمؤسسات التعليمية
- تعزيز تدريب كفاءة الملاكات العاملة في النشاط التعليمي
- اعتماد اللامركزية عند رسم المعالم والاسس الادارية والمالية
- معالجة التخلف والفساد الاداري والمالي
- الاهتمام بأعداد الملاك التعليمي والتدريسي وتدريبه أثناء الخدمة ورفع مهارته
- التأكيد على تحسين نوعية التعليم من خلال الاهتمام بطرق التعلم واعتماد أنظمة متطورة
- اصلاح النظام وتوسيعه بأتجاه الاستيعاب المطلوب
- الاهتمام بتحسين مستوى المؤسسات وبما يحقق استجابتها لمتطلبات العملية التعليمية
- النظر الى المؤسسات التعليمية كرواد تطوير تبشر بالاتجاهات الفاعلة نحو سوق العمل وتقود الى ظهور فرص جديدة للتطوير المستقبلي والذي يتم من خلال الاهتمام بالتغيرات الرئيسة الحاصلة في السوق بالاستعانة بالمنهج ونظم التعليم الأمر الذي يضمن فرص أوسع للخريجين .

* استراتيجيات اصلاح التعليم العالي المقترحة في العراق :- .

في حالة تغلب السمات الحالية للتعليم فهناك هاجس لوجود خطر متمثل من انقسام نظام التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص الى قسمين متنافرين لايمت احدهما للاخر باي صلة هما التعليم الخاص الذي يبحث بالدرجة الاساس على عوائد الربحية كهدف اساس ويكون في نفس الوقت مكلفاً لايدخله الا اصحاب

الدخول المرتفعة وهم الان الاقلية والثاني التعليم الحكومي الذي يمتاز نوعاً ما بالتخلف وعدم مسايرة التطورات العلمية الحاصلة ويدخل هذا النوع الاغلبية من السكان وقد تصل الحالة ان يكون هذا النوع ايضاً مكلفاً للفئات الفقيرة في ضوء السياسات المتبعة (استردادالتكاليف) التي بدات يعتمدها العراق في ضوء برامج الاصلاحات الاقتصادية واستشراء ظاهرة الدروس الخصوصية في الجامعات العراقية وهكذا يمكن ان يبدا التعليم يفقد جزء من دوره الهام كوسيلة للصعود الاجتماعي واوشك ان يصبح وسيلة لتكريس التفاوت الاجتماعي من حيث ان الفقر يحكم على من يولد فيه ان يرثه. فالتعليم العالي في العراق اصبح يتسم بتدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية وزيادة التدهور فيها وقد تكون من اكثر الازمات التي يمكن ان تواجه التعليم العالي في الوقت الحالي هي عدم قدرة التعليم على توفير متطلبات تنمية المجتمع وهذا لايعني ان التعليم قد فقد قدرته على توفير مدخل للفقراء للصعود الاجتماعي فقط بل ان العراق قد يصبح معزول عن المعرفة والمعلومات والكفاءات بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية والامنية وحتى السياسية واذا استمر هذا الوضع فهذا يعني ان تزداد الازمة في الوقت الذي اصبح فيه اكتساب المعرفة وزيادة المهارات الانسانية المكتسبة من المعرفة اسساً مهمة لتحقيق التقدم لذا فيمكن ان تكون العواقب على التنمية البشرية غير مسيطر عليها من هنا فعلى الدولة الاهتمام الحقيقي والفعال لاتخاذ اجراءات لاصلاح شامل لنظام التعليم العالي في العراق ليكون القاطرة للتقدم وفي جميع المجالات فالقيمة الحقيقية تكمن في العمل الانساني المبدع لذا علينا ان نعيد النظر في بناء التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص بالشكل الذي يعطي ويؤكد اسبقية الابداع وكرامة العمل وبناء الانسان العراقي واثاره روح التحدي فيه ليصنع مصيره استجابة لمحيطه الطبيعي والبشري .كما يجب ان يعطي للفرد احقية في مركزية التعليم في الوقت الذي يجب فيه ان لا تقلل الاهتمام بالجماعة او غياب السلوك التعاوني في العملية التعليمية ودون المساس بالعقائد والقيم العليا للانسان العراقي ودون الوقوف ايضاً على ثوابت المواريث الفكرية والاجتماعية الخاطئة التي يقف عندها قطار التطور والتقدم الفكري والانساني فيجب ان نشتق الرؤيا المستقبلية وغايات العمل التربوي من رؤى القرن الحادي والعشرين فالمنافسة في عالم اليوم كثيف المعرفة تتطلب قوى عاملة عالية التاهيل ومتنوعة المعارف هذا بدوره يتطلب نسقاً للتعليم العالي على قدر عالي من الجودة يرسي دعائم النقد والابداع ويزود خريجيه بالمهارات والمعارف التي تتلائم مع متطلبات الاسواق شديدة التنافس فالعلم يجب ان يصل الى مدخلات التعليم بشكل سليم ومحكوم بمبادىء علمية مثل مبدا النظام ومبدا الطريقة السليمة التي تؤدي الى فهم سياقات السبب والنتيجة في تحليل وقوع الظواهر الطبيعية والاجتماعية واكتساب المرونة

لمواجهة هذه الظواهر وفي الوقت نفسه المساعدة في عملية تشكيله . وايجاد وسائل كفيلة لتحسين نوعية التعليم بما يؤدي الى تبلور مسار الحداثة والتميز والابداع كمدخل للامساك بناصية المعرفة والتقانة الاحدث الامر الذي يتطلب توفير موارد ضخمة وزيادة كفاءة استخدامها واستغلالها بالشكل الذي يكفل تحقيق الاهداف والغايات الموضوعة من اجلها كما علينا ان نعزز العلاقة وفتح القنوات المتعددة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع وفهم جانب الطلب على التعليم من قبل الافراد واصحاب المشاريع والعراق يمر بمرحلة تعاظم دور السوق والاقرار بان التخطيط والاصلاحات التي تتجاهل هذا الوضع الجديد سوف لن تخدم التعليم وبالتالي يكون هناك تلكأ في المسيرة العلمية وكذلك ضرورة اللجوء الى انواع غير تقليدية في التعليم واعطاء القطاع الخاص دوراً مهماً في التعليم لكن لا يستهدف الربح كمنافس للتعليم الحكومي مع وجود ضمانات قوية للنوعية من خلال وضع نظام محكم لضبط الجودة وفي ظل هذا السياق يصعب ان يوفر حافز الربح اساساً للوفاء بحاجات الفئات الفقيرة من المجتمع للتعليم وهي تشمل السوادالاكبر من الشعب العراقي وكما يتوقع ان يزداد حرمانها في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة الراهنة وتفاقم مشكلة البطالة اذا لم تقم الدولة بدورها في ضمان تعليم الفئات الاجتماعية الاضعف وفي حال قيام مؤسسات تسعى الى تحقيق الربح في تقديمها للخدمة العلمية يتعين ان تتولى اجهزة قوية تشترك فيها الدولة مع المجتمع لضبط التعليم الربحي وضمان جودته .

والنموذج الذي يمكن ان نطرحه هنا هو أن تكون هناك توليفة تقوم على مؤسسات التعليم العالي متكونة من مجالس ادارة مستقلة رباعية التمثيل تشمل الدولة و القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني . والاكاديميون ذوي الاختصاص الذي يمكن من خلال هذه التوليفة السيطرة على المؤسسات التعليمية وعلى وجه الخصوص التعليم الخاص لضبط حوافز الربح تحقيقاً للمصلحة العامة وتشجيع قيام مؤسسات التعليم العالي الخاصة الغير هادفة للربح وفي نفس الوقت على الدولة القيام بزيادة التمويل الحكومي و المجتمعي للتعليم العالي والعمل على رفع كفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي وتعظيم العائد المعرفي والمجتمعي عليها من خلال ايجاد آلية جادة لمحاسبة هذه المؤسسات التي تفسد بالمال العام واقامة نظم اعتماد جدية لبرامج التعليم العالي و تطبيقها بشدة و صرامة لضمان النوعية في جميع مؤسسات التعليم العالي .

فلقد آن الاوان لان يتم اعادة صياغة النسق التعليمي في هذه المؤسسات بهدف اعطاء حافز للعاملين في تلك المؤسسات فعلى الجهات المعنية احداث تغيرات كبيرة فيها وعدم السماح بانشاء مؤسسات جديدة عامة كانت ام خاصة الا بضمان

مستوى نوعية ارقى جوهرياً من السائد اما المؤسسات التعليمية القائمة فعلى الدولة تحسين دخول اعضاء هيئات التدريس وتحسين الامكانات وتجهيزات التدريس والبحث العلمي بالمقارنة بعدد الطلبة ووضع برامج فعالة لتحسين قدرات هيئات التدريس من خلال اعتماد برامج للتدريب والبحث والتدارس في خارج وداخل العراق وخاصة في مرحلة التهيئة للالتحاق بهيئات التدريس وتاسيس مبدا التنافس كعنصر اساسي في شغل مناصب هيئات التدريس ودعم المنظمات والمراكز المهنية العلمية للاكاديمين والباحثين كما تقتضي تحسين نوعية التعليم العالي اعادة النظر في هياكل وبرامج مؤسسات التعليم العالي القائمة بما يكفل تفادي التكرار النمطي في نسق التعليم العالي ككل والتحول نحو نمط مرن من التعليم العالي المواكب لاحتياجات التنمية بالتعاون مع مؤسسات الدولة المختلفة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني فاقامة نسق مرن للتعليم العالي متنوع ومواكب لاحتياجات التنمية االمستدامة سوف يساهم في نهضة المجتمع ومواكبة مقتضيات التغير السريع محلياً وعالمياً . فالتنوع يهدف ان تكون البرامج الاساسية لمؤسسات التعليم العالي غير متكررة ومنسوخة من وثائق قديمة لاتجدد فالتنوع يعني ايضاً انشاء مؤسسات للتعليم العالي للانسان على مدى حياته مثل الجامعات المفتوحة التي تتبع المجال للاستزادة للمعرفة ودون التقيد والالتزام بالنمط الجامعي القديم وهذا يكون تحت اشراف وزارة التعليم العالي على الاقل في المراحل الاولية لعمل هذه الجامعات . اما المرونة فتعني حرية الخروج ثم العودة الى مؤسسات التعليم العالي هذا على الصعيد الفردي اما على المستوى المؤسسسي فتعني المرونة ان يخضع هيكل المؤسسات والبرامج التي تقدمها ومحتوياتها للمراجعة المستمرة من قبل الجهات المختصة بما يضمن سرعة استجابتها للتطورات العالمية والمحلية .

وتاسيساً على ما سبق يمكن القول اذا ما تضافرت كل الجهود والامكانات الوطنية الخلاقة لبناء مؤسسات تعليمية ذات مواصفات عالية الجودة يمكنها مواكبة التطورات الكونية الجديدة والوضع الراهن في العراق يمكن ان يؤدي ذلك الى تطور مؤسسات التعليم العالي والجامعات منها بشكل خاص فالتقدم العلمي لاياتي من التعليم فقط فالتعليم وحده لايكفي لمواجهة التحديات الراهنة فالتعلم يعطي للفرد المهارات وهذه لاتكفي لمواجهة تلك التحديات بل يتوقف على المشاركة الكاملة للمواطن العراقي في العملية التعليمية اولاً ومن ثم القدرة على استخدام تلك المعارف وتوظيفها .

المصـادر

- النشـرات الاحصـائية السـنوية الصـادرة عـن الجهـاز المركـزي للاحصـاء / دائـرة الاحصـاء التربوي والاجتماعي
- النشرات الاحصائية السنوية الصادرة عن وزارة التربية / المديرية العامة للتخطيط التربـوي / قسم الاحصاء
- التقـديرات الخاصـة بالسـكان فـي ضـوء نتـائج التعـداد العـام للسـكان الصـادرة عـن الجهـاز المركزي للاحصاء / دائرة الاحصاءات السكانية والقوى العاملة
- وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي / دائرة الاستثمار الحكومي
- وزارة المالية / دائرة الموازنة
- نتائج مسح الأحوال المعيشية في العراق لسنة 2004 / الجهاز المركزي للاحصاء
- نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي السريع لعام 2005 / الجهاز المركزي للآحصاء
- نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 / الجهاز المركزي للاحصاء
- نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 2007 / الجهاز المركزي للآحصاء
- تقريـر عـن الوضـع الحـالي للتربيـة والتعلـيم والـرؤى الجديـدة تقريـر حـول الموقـف اليـوم واستراتيجياتنا للمستقبل القريب / وزارة التربية /2004
- واقع النظام التربوي والتوجهات المستقبلية / وزارة التربية / 2005
- تقرير عن استراتيجية وزارة التعليم العالي في العراق / وزارة التعليم العالى والبحث العلمـي / شباط 2006
- تقرير لجنـة واقـع الخـريجين والمنـاهج وسياسـات القبـول / وزارة التخطـيط – دائـرة التنميـة البشرية /2008
- دراسة عن الخريجون والتخطيط لسوق العمل / وزارة التخطيط – دائرة التنمية البشرية / 2004
- دراسـة عن سياسـات النظـام التعليمـي والـرؤى المستقبلية / وزارة التخطـيط – دائـرة التنميـة البشرية / 2007
- دراسة عن التعليم للجميع : التقدم المحرز والآفاق / وزارة التخطيط – دائرة التنمية البشرية /2007

- تقرير التنمية البشرية الوطني 2006/ الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع UNDP .
- تقرير التنمية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا/ الطريق غير المسلوك- اصلاح التعليم في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا- البنك الدولي.
- الموجز التعليمي العالمي 2007 مقارنة احصائيات التعليم عبر العالم/ معهد اليونسكو للاحصاء.